



كيف ستنتهي الرأسمالية؟ لفولفانغ ستريك

محمد السالمي *

هناك شعور واسع النطاق اليوم أن الرأسمالية هي في حالة حرجة أكثر من أي وقت مضى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فإذا نظرنا إلى الوراء، كان الانهيار الاقتصادي في عام ٢٠٠٨ قد أتى نتيجة لسلسلة طويلة من الاضطرابات السياسية والاقتصادية. وقد أثبتت الأزمات المتعاقبة أن يكون القادم أكثر حدة، وأكثر انتشاراً من خلال الاقتصاد العالمي الذي يزداد ترابطاً يوماً بعد يوم. كما أصبحت أزمات الرأسمالية في منظمة التعاون والتنمية يُنظر إليها بشكل متزايد على أنها أكثر من مجرد منظمة اقتصادية، مما أدى إلى إعادة اكتشاف المفهوم القديم للمجتمع الرأسمالي، حيث إن النظام الاجتماعي وطريقة الحياة، تعتمد بصورة حيوية على التقدم دون انقطاع في تراكم رأس المال الخاص.

الحرب كان لا بد من حلها عن طريق خفض الإنفاق بدلاً من زيادة الضرائب، خاصة على الأغنياء. وتم توطيد المالية العامة عن طريق التقشف وفرضها على المجتمعات وهذا من المرجح أن يخفف النمو. أما الاضطراب الرابع للرأسمالية المعاصرة فهو الفساد. تطرق الكاتب هنا حول الأسس الأخلاقية التي تبني عليها الرأسمالية، كما تطرق لتفسير ماكس وبيير Max Weber ومناصريه حول الرأسمالية والجشع، لافتاً إلى ما يعتقد أن أصولها في التقاليد الدينية البروتستانتية. ووفقاً لويبر، فإن الجشع موجود في كل مكان وفي جميع الأوقات، وليس فقط هو سمة مميزة للرأسمالية. الرأسمالية لم تستند على الرغبة في الثراء، ولكن على الانضباط الذاتي والجهد المنهجي، والإدارة المسؤولة، وإلى التنظيم العقلاني للحياة. يرى وبيير أن القيم الثقافية للرأسمالية تتلاشى لأنها نضجت وتحولت إلى «قنص حديدي»، حيث التنظيم البيروقراطي والقيود التي تفرضها المنافسة سوف تحل محل الأفكار الثقافية التي كانت تخدم في الأصل لقطع تراكم رأس المال في كل من الاستهلاك المادي وغرائز الاكتناز. كما أن التمويل هو «صناعة»، حيث الابتكار من الصعب تمييزه عن الخضوع للحكم أو انتهاك القواعد؛ حيث تلقي الرشى من الأنشطة شبه القانونية وغير القانونية مرتفع بشكل خاص. إن أكبر الشركات ليست فقط أكبر من أن تفشل، ولكنها أيضاً كبيرة جداً إلى السجن، نظراً لأهميتها بالنسبة للسياسة الاقتصادية الوطنية وعائلات الضرائب، وحيث إن الخط الفاصل بين الشركات الخاصة والدولة هو أكثر ضبابية من أي مكان آخر، كما يتضح من خطة إنقاذ ٢٠٠٨. كما أننا نرى وكالات التصنيف تقوم بمنح أعلى الدرجات بمقابل مادي، والظل المصري في الخارج، وغسيل الأموال والمساعدة في التهرب الضريبي على نطاق واسع، وصولاً إلى التحكم في أسعار الفائدة والذهب. تأتي أخيراً إلى الاضطراب الخامس. الرأسمالية العالمية تحتاج إلى مركز لتأمين المنطقة المحيطة بها وتزويدها بالنظام النقدي ذي المصادقية. في العشرينيات من القرن الماضي، كان يقوم بهذا الدور بريطانيا، ومنذ عام ١٩٤٥ وحتى ١٩٧٠ انتقل هذا الدور للولايات المتحدة، فالعلاقات المستقرة بين عملات الدول المشاركة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ضرورية لتدفقات التجارة ورأس المال عبر حدود الدول. تعاني الرأسمالية المعاصرة على نحو متزايد من الفوضى العالمية، لأن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على خدمة دورها بعد الحرب العالمية الثانية، وبناء نظام عالمي متعدد الأقطاب. مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لم يقع أية اشتباكات مباشرة بين القوى العظمى. كما أن هناك من يظن بأخذ الدولار كعملة احتياط دولية، ونظراً لتدهور أداء الاقتصاد الأمريكي، ومستويات ارتفاع في الدين العام والخاص، والتجربة الأخيرة من الأزمة المالية، يجب البحث عن بديل دولي، وربما يكون على شكل سلة عملات.

الرأسمالية المعاصرة أخذت في التلاشي من تلقاء نفسها حسب وصف فولفانغ، وكتابته هذا يقدم رؤية واسعة في أسباب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المترابطة. كما يعرض وجهات النظر المختلفة التي تقال لنا من قبل السياسيين ووسائل الإعلام حول الرأسمالية، داعماً بالحجج والأدلة. وقد لاقى الكتاب استحسان القراء والنفاد من ذوي الاختصاص.

الكتاب: كيف ستنتهي الرأسمالية؟

المؤلف: فولفانغ ستريك

اللغة: الإنجليزية

عدد الصفحات: ٢٧٢ صفحة

النشر: Verso Books (8 Nov 2016).

* كاتب عماني

لها، منذ أن جاء المفهوم حيز الاستخدام في منتصف القرن التاسع عشر، وهذا يشمل النقاد الراديكاليين مثل ماركس أو بولاني، وأيضاً المنظرين البرجوازيين مثل فيبر، وشومبيتر، وكينز. وبغض النظر عن عدم وجود البديل القابل للتطبيق، إننا لا نستطيع أن نعرف متى وكيف بالضبط سوف تختفي الرأسمالية وما الذي سوف تخلفه. ما يهم هو أنه لا يوجد قوة على اليد التي يمكن أن تعكس الاتجاهات السلبية الثلاثة في النمو الاقتصادي، والمساواة الاجتماعية، والاستقرار المالي. كما أن تصوراً لنهاية الرأسمالية باعتبارها عملية وليس حدثاً يثير مسألة كيفية تعريف الرأسمالية؛ حيث إن المجتمعات هي كيانات معقدة التي لا تنمو في الطريق على عكس الكائنات، باستثناءات نادرة من الفناء التام. يشير الكاتب إلى خمسة اضطرابات تواجهها الرأسمالية اليوم، وتتضمن: الركود، وإعادة توزيع القلة، ونهب الملك العام، والفساد، والفوضى العالمية. كل هذه الاضطرابات تؤدي بطرق مختلفة إلى ضعف السياسة التقليدية والقيود المؤسسية على التقدم الرأسمالي.

إن النخب الرأسمالية العالمية ترى أن الاقتصاد العالمي يتوجه إلى النمو المنخفض في المستقبل المنظور. وهذا لا يمنع ارتفاع الأرباح في القطاع المالي، وذلك أساساً نتيجة للضريبة بالأموال الرخيصة المقدمة من البنوك المركزية. ويمكن الخوف من أن الأموال التي ولدت لمنع الركود من التحول إلى انكماش سوف تسبب التضخم. يرى الكاتب أن القلق الآن هو مع القليل من التضخم وليس الكثير، ومن المعلوم أن الاقتصاد السليم يتطلب معدل تضخم سنوي من ٢ في المائة على الأقل، إن لم يكن أكثر. النمو المنخفض سيؤثر سلباً على الموارد الإضافية لتسوية النزاعات التوزيعية وتهدة السخط، فهناك فاعلات تنتظر أن تنفجر من فراغ، وأنه ليس من المؤكد ما إذا كانت الدول ستستعيد القدرة على رعاية الضحايا في الوقت المناسب. كما أن الركود الاقتصادي الذي يتشكل سوف يكون بعيداً عن اقتصاد ثابت، مع تراجع النمو وزيادة المخاطر، والنضال من أجل البقاء على قيد الحياة تصبح أكثر كثافة. وسوف يتم البحث عن طرق جديدة لاستغلال الطبيعة وتوسيع وتكثيف ساعات العمل، وتشجيع الدعوة للمصطلحات المالية الإبداعية، في محاولة يائسة للحفاظ على الأرباح والاضطراب الثاني، هناك ما يشير إلى أن الاتجاه طويل الأمد نحو مزيد من عدم المساواة الاقتصادية؛ فعدم المساواة يخفف النمو، لأسباب الكينزية وغيرها. ولكن المال المقدم حالياً من قبل البنوك المركزية جيد لاستعادة النمو السهل لرأس المال ولكن ليس، بالطبع، للعمالة والذي يضيف مزيداً من عدم المساواة، وذلك بتقجير القطاع المالي والدعوة للمضاربة بدلاً من الاستثمار الإنتاجي. لا تزال تعتبر الديمقراطيات، تستحضر كابوس النخب. أغلب الرأسماليين ليس لديهم ما يدعوا للقلق بشأن النمو الاقتصادي إذا كانت ثرواتهم تنمو. وهذا ينطبق على هجرة الأموال من دول مثل روسيا أو اليونان أو إسبانيا، الذين يأخذون أموالهم، لسويسرا، أو للمملكة المتحدة أو الولايات المتحدة. والاضطراب الثالث هو نهب الملك العام من خلال نقص التمويل والخصخصة. قام فولفانغ بتتبع عدة أماكن لعرقلة مراحل هذا الاضطراب، وذلك من الانتقال المزودج منذ السبعينيات من مرحلة الضرائب إلى الديون، مروراً بمرحلة تقشف الدولة. ومن أهم أسباب هذا التحول كانت عبر فرض جديدة من خلال أسواق المال العالمية منذ الثمانينيات من خلال فرض الضرائب للطيران، والتهرب الضريبي، والابتزاز من التخفيضات الضريبية من الحكومات على حساب الشركات وأصحاب المداخل المرتفعة. إن محاولات إغلاق العجز في المالية العامة تعتمد بشكل شبه كامل على تخفيضات في الإنفاق الحكومي على حد سواء في الضمان الاجتماعي والاستثمار في البنى التحتية المادية ورأس المال البشري. حتى قبل عام ٢٠٠٨، كان من المسلم بأن الأزمة المالية للدولة ما بعد

يأتي المحلل الألماني الشهير للسياسة المعاصرة والاقتصاد فولفانغ ستريك «Wolfgang Streeck»، في كتابه «كيف ستنتهي الرأسمالية، How Will Capitalism End؟»، لعرض سلسلة من المقالات تسلط الضوء على العلاقة الجدلية بين الديمقراطية والرأسمالية، وكيف أن الرأسمالية تحتاج لحركات مضادة للعمل والتحسين. ما هي أعراض الأزمة؟ يرى الكاتب أن هناك ثلاثة اتجاهات بارزة وتمثل في: مسارات الأغنياء، والدول الصناعية أو المتقدمة، والدول الرأسمالية غير الصناعية. الأول، أتى نتيجة الانخفاض المستمر في معدل النمو الاقتصادي، والذي تفاقم في الآونة الأخيرة من قبل أحداث عام ٢٠٠٨. والثاني يتمثل في الارتفاع المستمر على قدم المساواة في الديون العامة في الدول الرأسمالية المتقدمة، فعلى مدى أكثر من أربعين عاماً، كانت الحكومات والأسر الخاصة، وكذلك الشركات المالية تواصل مراكمة الالتزامات المالية. الاتجاه الثالث يتمثل في عدم المساواة الاقتصادية، في كل من الدخل والثروة، جنباً إلى جنب مع ارتفاع الديون وتراجع النمو. إن الاتجاهات الثلاثة الهامة يعزز كل منها الآخر؛ حيث إن هناك أدلة متزايدة على أن زيادة التفاوت قد يكون أحد الأسباب في تراجع النمو، ويبيع التحسينات في الإنتاجية وخفض الطلب. تعتبر الرأسمالية خصماً للديمقراطية لفترة طويلة، حتى بدأ أن التسوية ما بعد الحرب قد أنجز التوافق. في القرن العشرين، كان أصحاب رؤوس الأموال خائفين من الأغلبية الديمقراطية في إلغاء الملكية الخاصة، في حين أن العمال ومنظماتهم والاتحادات النقابية يتوقعون من الرأسماليين التمويل والدفاع عن امتيازاتهم. فقط في عالم ما بعد الحرب الباردة تم التوافق بين الرأسمالية والديمقراطية، ويبدو أنها أصبحت تتماشى مع بعضها البعض، فكلما كان هناك تقدم اقتصادي، أصبح من الممكن لأغلبية الطبقة العاملة قبول السوق الحرة، ونظام الملكية الخاصة، وهذا بدوره يجعل الحرية الديمقراطية جزءاً لا يتجزأ من حرية الأسواق والربح، ويعتمد في الواقع عليها. في هذه الأيام، عادت الشكوك بقوة حول التوافق بين الاقتصاد الرأسمالي مع نظام الحكم الديمقراطي. حيث إن هناك شعوراً سائداً بين الناس العاديين بأن السياسة لم تعد قادرة على أن تحدث فرقاً في حياتهم، كما وردت في تصورات مشتركة من الجمود وعدم الكفاءة، وانتشار الفساد، في الطبقة السياسية. قدمت المؤسسات الحماية لاقتصاد السوق من التدخل الديمقراطي إلى حد كبير في العقود الأخيرة؛ ففي الولايات المتحدة، أصبحت البنوك غير خاضعة للمساءلة المركزية المعنية. كما نجد السياسات الاقتصادية الوطنية في أوروبا، والتي تتضمن تحديد الأجور واتخاذ الميزانية، يتم اتخاذها على نحو متزايد من قبل وكالات فوق وطنية مثل المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي، والتي تقع خارج نطاق الديمقراطية الشعبية. يطرح الكاتب سؤالاً: هل شهدت الرأسمالية يوماً؟ في الثمانينيات، ظهرت فكرة أن «الرأسمالية الحديثة» يمكن تشغيلها كـ «اقتصاد مختلط» mixed economy، أي بمعنى دمج الحرية الاقتصادية مع الرقابة الحكومية والتي أتى بها كينز. وفي وقت لاحق، أتت الثورة الليبرالية الجديدة، والتغير في النظام الاجتماعي والاقتصادي والمناواة للعب الحر لقوى السوق. ولكن مع انهيار عام ٢٠٠٨، انهار وعد الأسواق ذاتية التنظيم وفشل تحقيق السوق التوازن من تلقاء نفسه كذلك. يرى الكاتب أنه يجب أن نتعلم بأن فنكر في أن الرأسمالية تقترب من نهايتها دون أن نتحمل المسؤولية عن الحديث عن البديل الذي يجب أن يحل محلها. لا يجب أن تكون هناك حاجة إلى رؤية طوباوية لمستقبل بديل ولا بصيرة فوق طاقة البشر للتحقق من صحة الادعاء بأن الرأسمالية تواجه العضلة. في الواقع، كل من المنظرين الرئيسيين للرأسمالية توقعوا انتهاء وشيكا

النصوص المنشورة تعبر عن وجهات نظر كتابها ولا تعكس بالضرورة رأي مجلة التفاهم أو الجهة التي تصدر عنها.

مجلة التفاهم هاتف : ٣١ ٢٤٦٤٤ - ٣٢ ٢٤٦٤٤ +٩٦٨ ، فاكس : ٥٧٩٩ ٢٤٦ ٩٦٨+

البريد الإلكتروني : www.altafahom.net - al.tafahoom@gmail.com - tasamoh@gmail.com

